عشرات الغارات الروسية على مواقع أوكرانية ومعارك وتحركات متسارعة بالبحر الأسود

موسكو: سنرد بقسوة على استخدام أوكرانيا الذخائر العنقودية

«وكالات» : بعدما أكد البيت الأبيض أن أوكرانيا تستخدم القنابل العنقودية الأميركية التي تهدّد المدنيين ضد القوات الروسية في البلاد، أعلنت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أن موسكو تحتفظ بحق الرد.

وأشارت زاخاروفا إلى أن الرد الروسي سيكون قاسياً على كييف، مضيفة أن هجمات أوكرانيا التي تستهدف البنى التحتية الروسية مدعومة من الولايات المتحدة وبريطانيا.

كما أكدت أن بلادها سترد في الوقت المناسب على استخدام أوكرانيا الذخائر العنقودية التي زودتها بها أميركا.

جاء ذلك بعدما أفاد المتحدث باسم الأمن القومي جون كيربي بأن ردود الفعل الأولية تشير إلى أنه تم استخدام القنابل العنقودية «بشكل فعال» في المواقع والعمليات الدفاعية الروسية.

ورأى كيربي أنهم يستخدمونها بشكل مناسب.. إنهم يستخدمونها بشكل فعال ولديهم بالفعل تأثير على التشكيلات الدفاعية لروسيا»، وفق تعبيره.

وبينما وافقت الولايات المتحدة على إمداد أوكرانيا بها، وعدت كييف بأنها لن تستخدم إلا لضرب تجمعات جنود روسيا.

يذكر أن الولايات المتحدة كانت أعلنت في 7 يوليو/تموز قرارها تزويد أوكرانيا قنابل عنقودية للمرة الأولى منذ بدء العملية العسكرية الروسية.

أتى القرار الذي أوضح الرئيس الأميركي جو بايدن أن اتخاذه كان «صعباً للغاية» في وقت تعاني فيه قوات كييف للتقدم ميدانياً في هجوم مضاد أطلقته قبل شهر لاستعادة أراض تسيطر عليها روسيا في شرق أوكرانيا وجنوبها.

فيما أكدت واشنطن حصولها على ضمانات من كييف بأن هذه الأسلحة التي حظرتها دول عدة لن تستخدم ضد المدنيين.

يشار إلى أنه يمكن للأسلحة المثيرة للجدل أن تنشر ما يصل إلى مئات العبوات الناسفة الصغيرة التي قد تظل في الأرض دون أن تنفجر، ما يشكل خطراً على المدنيين بعد انتهاء النزاع.

وهي محظورة في أكثر من 100 دولة – لا سيما في أوروبا – الموقعة على اتفاقية أوسلو لعام 2008 والتي لا تعد روسيا أو الولايات المتحدة أو أوكرانيا طرفاً فيها.

من جهة أخرى قال الجيش الأوكراني إن القوات الروسية نفذت عشرات الغارات على مواقعه خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية، وفي حين قالت الاستخبارات البريطانية إن أسطول البحر الأسود الروسي عدل مواقع تمركزه، أعلنت واشنطن مساعدات عسكرية جديدة لكييف بقيمة 400 مليون دولار.

وأعلنت هيئة الأركان الأوكرانية في بيان أن أحدث الهجمات الروسية تضمنت 65 غارة، فضلاً عن إطلاق 84 مقذوفا من راجمات الصواريخ، مشيرة إلى سقوط ضحايا مدنيين وتدمير بنى تحتية في مناطق عدة.

قوات أوكرانية تطلق النار من مدفع هاوتزر قرب مدينة باخموت شرقي البلاد

وقالت الهيئة إن قواتها صدت هجمات روسية في اتجاه كوبيانسك وليمان وباخموت، وأشارت إلى وقوع 26 اشتباكا على طول خط الجبهة.

في المقابل، أعلن المتحدث باسم قوات الغرب الروسية سيرغي زيبينسكي شن غارتين جويتين على قوات أوكرانية ومعدات وحدات اللواء الميكانيكي الأوكراني 14.

وفي وقت سابق، أعلن المتحدث باسم قوات الجنوب في الجيش الروسي فاديم إستاتوف صد هجمات للقوات الأوكرانية في مناطق بمقاطعة لوغانسك.

وأضاف أن قوات بلاده استهدفت مواقع للقوات الأوكرانية في مناطق عدة من مقاطعة دونيتسك.

وفي تطور آخر، قالت وزارة الدفاع الروسية إن سفينة دورية تصدت لهجوم أوكراني بزورقين مسيرين في البحر الأسود. كما أعلنت استئناف الملاحة في خليج سيفاستوبول، بعد تعليقها لضمان أمن المنطقة.

وفي هذا السياق، قالت قيادة العمليات الجنوبية الأوكرانية إن روسيا ربما تلجأ إلى الاستفزاز بضرب السفن المدنية في البحر الأسود وتلقي باللوم على أوكرانيا. ورجحت قيادة العمليات الجنوبية الأوكرانية أن تستخدم موسكو شبه جزيرة القرم للاعتداء على السفن المدنية.

كما قالت الاستخبارات البريطانية إن أسطول البحر الأسود الروسي عدل مواقع تمركزه منذ انسحاب روسيا من مبادرة حبوب البحر الأسود استعدادا لفرض حصار على أوكرانيا. وأضافت أن روسيا نشرت سفينة «سيرغي كوتوف» في جنوب البحر الأسود ونفذت دوريات في ممر الشحن بين مضيق البوسفور وأوديسا.

وأوضحت الاستخبارات البريطانية أنه من المحتمل أن تشكل السفينة الروسية جزءا من مجموعة مهام لاعتراض السفن التجارية التي تعتقد موسكو أنها متجهة إلى أوكرانيا.

وفي وقت سابق، اتهمت المندوبة البريطانية في مجلس الأمن الدولي باربرا وودوارد روسيا بتدمير مخازن الحبوب في أوديسا ومناطق أوكرانية أخرى بالصواريخ الثقيلة.

وأكدت ووداورد أن لدى لندن معلومات تشير إلى أن روسيا قد تهاجم السفن المدنية في البحر الأسود.

من ناحية أخرى، اتهمت الخارجية الروسية –في تصريحات صدرت أمس– كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا بدعم الهجمات الأوكرانية على البنى التحتية الروسية.

ومع استمرار الجدل حول قرار الولايات المتحدة تزويد كييف بالذخائر العنقودية، أكدت الخارجية الروسية أن موسكو تحتفظ بحق الرد إذا استخدمت أوكرانيا هذه الذخائر.

وقالت المتحدثة باسم الوزارة ماريا زاخاروفا في مؤتمر صحفي إن الحديث عن السلام يجب أن يبدأ بوقف ضخ الأسلحة لأوكرانيا.

وأضافت زاخاروفا أن النظام الأوكراني لا يستخدم الأسلحة الغربية لتنفيذ ما وصفته بالأعمال الإرهابية ضد روسيا فحسب، بل يتقاسمها مع الإرهابيين والمجرمين الآخرين وفق تعبيرها.

وكانت روسيا قد هددت باتخاذ إجراءات انتقامية شديدة ضد كييف بعد أن ألحقت طائرتان مسيرتان أضرارا بمبان في موسكو فجر يوم الاثنين، في حين اعترفت أوكرانيا بمحاولتها قصف العاصمة الروسية في ما وصفتها بعملية خاصة.

ولم يصب أحد في الهجوم الذي استهدف مباني في موسكو، والذي قال مسؤول أوكراني رفيع إنه سيكون هناك المزيد منه، لكن إحدى الطائرتين ألحقت أضرارا قرب مبنى يقدم فيه الجيش الروسي إفادات عما يسميه «العملية العسكرية الخاصة»، وهي ضربة رمزية أكدت المدى الذي تستطيع هذه الطائرات المسيرة الوصول إليه.

من جهته، أكد سكرتير مجلس الأمن الروسي نيكولاي باتروشيف أن موسكو مستعدة للحوار بشأن تسوية الأزمة الأوكرانية.

وأضاف باتروشيف –خلال اجتماع في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا لممثلين رفيعي المستوى من دول مجموعة بريكس– أن من الضروري تشجيع الرعاة الغربيين لنظام كييف على التفاوض بهدف التوصل لتسوية سلمية تفاوضية للأزمة الأوكرانية، وفق تعبيره.

وأعلنت الولايات المتحدة الثلاثاء مساعدات عسكرية جديدة لأوكرانيا بقيمة 400 مليون دولار تتضمن لأول مرة مسيّرات التجسس «بلاك هورنت».

وتشمل المساعدات –وهي الحزمة الـ–43 ذخائر لأنظمة باتريوت للدفاع الجوي ولقاذفات صواريخ هيمارس، بالإضافة إلى قذائف مدفعية ومدرعات ومعدات أخرى من مخزون الجيش الأميركي، وفقا لبيان صادر عن وزارة الدفاع.

وقال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في بيان إن هذه المساعدات تهدف لدعم الأوكرانيين من أجل استعادة أراضيهم.

وقدمت الولايات المتحدة مساعدات عسكرية لأوكرانية بأكثر من 43 مليار دولار منذ بدء الحرب الروسية في أوكرانيا في فبراير 2022.

تتمات

تحصين مجلس

يخص البت في الطعون الانتخابية على مرسومي الحل والدعوة قبل إعلان نتيجة الانتخابات.

ويهدف القانون إلى جواز الطعن المباشر على مراسيم الحل والدعوة، على أن يكون الطعن خلال 10 أيام من تاريخ المرسوم، ويصدر حكم بصحة أو بطلان المرسوم خلال 10 أيام أخرى، إضافة إلى عدم جواز النظر بأي طعون متعلقة بالمراسيم بعد الانتخابات.

و نصت المادة الأولى من القانون على أن «تضاف إلى القانون رقم «14» لسنة 1973 المشار إليه، مادتان جديدتان برقمي «مادة رابعة مكررا أ» و«مادة رابعة مكررا ب» .

ونصت المادة «رابعة مكررا أ» على : «لكل ذي مصلحة شخصية مباشرة، الطعن أمام المحكمة الدستورية بدعوى أصلية في مرسوم حل مجلس الأمة، وكذلك في مرسوم الدعوة لانتخابات أعضاء مجلس الأمة، خلال عشرة أيام من تاريخ نشرهما في الجريدة الرسمية . وتصدر المحكمة حكمها في الطعن خلال عشرة أيام من تاريخ انقضاء ميعاد الطعن».

كما نصت المادة «رابعة مكررا ب» على : « في جميع الأحوال لا يجوز للمحكمة الدستورية النظر في مرسوم حل مجلس الأمة، وكذلك في مرسوم الدعوة لانتخابات أعضاء مجلس الأمة، بعد إعلان نتيجة الانتخاب ، وتفصل المحكمة في الطعون الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس الأمة أو بصحة عضويتهم خلال ثلاثين يوما من تاريخ انقضاء ميعاد الطعن».

وأكد عدد من النواب أن إقرار تعديل قانون المحكمة الدستورية يمثل خطوة رئيسة وبداية حقيقية لانطلاق تشريعات الإصلاح السياسي المتفق عليها نيابيا، مشددين على أن التعديل مستحق لحماية إرادة الأمة من الإبطال بسبب الأخطاء الإجرائية للسلطة التنفيذية.

وقال وزير العدل ووزير الدولة لشؤون الإسكان فالح الرقبة، إن هذا التعديل سيؤدي إلى عدم تكرار ما شهدناه من حالات بطلان للمجلس خلال السنوات السابقة ، مؤكدا أن الحكومة تدعم هذا المقترح.

من جهة أخرى وافق مجلس الأمة أمس أيضا، على إحالة الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر، إلى اللجنة المختصة لإعداد الرد عليه.

وطالب نواب خلال مناقشة الرد على الخطاب الأميري الحكومة باستمرار التعاون مع المجلس، بشأن الملفات التي تتعلق بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين فيما يتعلق بزيادة الرواتب وخلق الفرص الوظيفية للشباب، وتسريع وتيرة التكويت وكبح جماح التضخم وزيادة الأسعار.

وأشاد النواب بمستوى التوافق والتنسيق بين السلطتين خلال الفترة الماضية، والذي أسفر عن تشريع قانونيين مهمين ضمن الأولويات المتفق عليها، آملين استمرار التوافق لاستكمال تشريعات الإصلاح السياسية.

هذا وسيصوت مجلس الأمة اليوم الخميس على قانون المفوضية العليا للانتخابات، والذي أكد عدد من النواب أنه سيكون أيضا خطوة بالاتجاه الصحيح، لتحقيق الاستقرار السياسي الحقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

6.4 مليارات

الاقتصادية بشأن مشروعات قوانين باعتماد الحسابات الختامية للمؤسسات ذات الميزانيات المستقلة والهيئات ذات الميزانيات الملحقة عن السنة المالية 2022 / 2023، ومشروع قانون باعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2022 / 2023، حيث قرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروعات القوانين ورفعها لسمو ولي العهد تمهيداً لإحالتها لمجلس الأمة.

وأظهر الحساب الختامي أن إجمالي الإيرادات الفعلية بلغ 28.8 مليار دينار، بارتفاع نسبته 54.7 في المئة عن السنة الماضية.

بينما بلغت الإيرادات النفطية الفعلية 26.7 مليار دينار.، بارتفاع نسبته 64.7 في المئة عن السنة الماضية.

أما الإيرادات غير النفطية الفعلية فقد بلغت 2.1 مليار دينار، بانخفاض نسبته 12.8 في المئة عن السنة المالية.

وبلغ إجمالي المصروفات الفعلية 22.4 مليار دينار. بانخفاض نسبته 2.6 في المئة عن السنة الماضية وبوفر قدرة 1.1 مليار دينار، من المعتمد في تقديرات الموازنة للسنة المالية 22/23. وبذلك يكون الفائض الفعلي قد بلغ 6.4 مليار د.ك. مقارنة بالعجز الفعلي بالحساب الختامي للسنة المالية السابقة 22/21 البالغ 4.3 مليار د.ك.

وبلغ متوسط سعر برميل النفط الفعلي 97.1 دولار، كما بلغ المعدل اليومي للإنتاج 2.693 مليون برميل.

في هذا السياق أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير دولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة د. سعد البراك، أن «الكويت تتمتع بمركز مالي متين واحتياطيات كبيرة واستقرار نقدي ومالي، وكل هذه العوامل تحصننا من آثار تذبذب أسواق النفط على المدى القصير، وتمكننا من تخطي التحديات المرحلية القائمة بامتياز، بل أيضا اغتنام الفرص التي توفرها هذه التحديات».

وقال البراك «إن الحكومة على أتم الاستعداد لمناقشة الحساب الختامي مع السلطة التشريعية، كما أود أن أجدد شكري وامتناني إلى مجلس الوزراء الموقر على دعمه لوزارة المالية وإلى دور زملائي العاملين في وزارة المالية والجهاز المالي في الدولة، الذين لم يدخروا جهداً خلال الأشهر الماضية إلا وقدموه التزاماً منهم بالقانون وبمتطلبات الأجهزة الرقابية، لما فيه خير ومصلحة لوطننا الغالي».

نائب رئيس الحرس

وسمو ولي عهده الأمين.

ونقل إليهم تحيات سمو الشيخ سالم العلي رئيس الحرس الوطني، مشيدا بدعم سمو رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الدفاع الأعلى، في إقرار الترقيات.

وأكد أن الترقية دافع لبذل المزيد من الجهد والعطاء والعمل بإخلاص من أجل رفعة الكويت والحرس الوطني، مبينا «أن الرتبة تكليف قبل أن تكون تشريفا وانها ليست نجوما تزين الأكتاف بل هي ثقة منحتها القيادة ومسؤولية وجب حملها بكل تفان وإخلاص».

وأوصى الشيخ فيصل النواف المترقين «بالتعاون البناء مع إخوانهم من الضباط ،والنزول إلى القاعدة، ومواصلة العمل المثمر الذي يعود بالنفع والفائدة على الحرس الوطني وكويتنا الغالية».

ودعا المولى عز وجل أن يسدد على دروب التميز والتطور خطاهم لما فيه تقدم وخير وصلاح وازدهار وتقدم للكويت في ظل القيادة الحكيمة.

مهلهل المضف

القادمة، متمنيا إقرار قانون إنشاء المفوضية العليا للانتخابات في جلسة اليوم الخاصة، معتبراً أن إنجاز قانون مفوضية الانتخابات سيكون نتاج جهود نيابية شعبية مشتركة.

وأوضح أن الجهود النيابية ممثلة في أعضاء مجلس الأمة ولجنة الشؤون الداخلية والدفاع وعلى رأسها النائب خالد محمد المونس الذي كان له جهد كبير في إنجاز القانون.

أضاف أن الجهود الشعبية تتمثل في القائمين على مشروع الشباب الإصلاحي والذين تبنوا أكثر من قانون إصلاحي في المرحلة السابقة، موكداً «مستمرون في تبني المزيد من القوانين في المرحلة المقبلة».

واعتبر أن إنجاز قانون مفوضية الانتخابات سيكون خطوة بالاتجاه الصحيح لتحقيق الاستقرار السياسي الحقيقي بين السلطتين كبداية.

وأعرب عن أمله في أن يتم التركيز في دور الانعقاد الثاني على قوانين الإصلاح السياسي الأخرى، وصولا إلى الإصلاح السياسي الشامل، واستمرار الإنجازات إلى ما بعد دور الانعقاد المقبل.

«التعليم العالي»

ووزير التعليم بالوكالة الدكتور جاسم الاستاد، اعتمد قبول طلبة وطالبات خطة الشواغر ليصبح إجمالي عدد المقبولين في خطة البعثات السنوية وخطة الشواغر للبعثات الخارجية 3812 طالبا وطالبة.

ودعت الملحم الطلبة إلى الالتزام بالمواعيد التي ستحدد لهم من قبل الوزارةن والحضور في الوقت المحدد لضمان سرعة إنهاء إجراءاتهم للالتحاق بمقار الابتعاث.

وشددت على ضرورة متابعة حسابات التواصل الاجتماعي الرسمية للوزارة للاطلاع على كافة الإعلانات والأخبار التي تهم الطلبة المبتعثين من خلال حملة (#وجهني).

وذكرت انه للاطلاع على أسماء الطلبة والطالبات المقبولين في خطة الشواغر يمكن الدخول عبر موقع الوزارة الرسمي: https://www.mohe.edu.kw/site/assets/images/Uploads/202372614564.pdf .

رئيس النيجر

وفي تصريحات لقناة «الجزيرة»، قال محمد سيدي حبيب الله، عضو وحدة الاتصال الإعلامية في رئاسة النيجر، إن الجيش قد يتدخل في الساعات المقبلة لحسم الأوضاع في العاصمة.

وفي تطور لاحق، قالت مصادر مطلعة، إن مجموعة عسكرية من القوات الخاصة المتمركزة في منطقة تيلابيري غربي النيجر وصلت إلى العاصمة نيامي.

أضافت المصادر أن قوات عسكرية تقف أمام مبنى التلفزيون الحكومي، وتتمركز سيارات عسكرية عدة بأسلحة متوسطة في الشارع الرئيسي.

وفيما لم يتضح سبب سلوك الحرس الرئاسي، نقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصدر مقرب من رئيس النيجر – تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته – أن ما وقع «تعبير عن الاستياء من جانب الحرس الرئاسي، لكن المحادثات جارية مع الرئيس»، وأضاف المصدر أن «الرئيس بخير»، وأنه «سليم وبصحة جيدة، ومع عائلته في المقر».

ونقلت وكالة الأناضول عن رئاسة النيجر أن قائد الحرس الرئاسي الجنرال عمر تشياني –الذي يتولى منصبه منذ ١٠ سنوات– يقف وراء احتجاز الرئيس بازوم.

وتأتي هذه المستجدات تزامنا مع حديث عن اعتزام الرئيس بازوم مؤخرا إقالة تشياني من منصبه.

وتعليقا على ما يجري في نيامي، قال رئيس نيجيريا بولا تينوبو إن قادة مجموعة الإيكواس لن يقبلوا أي حركة تعيق شرعية السلطة وعملها في أي جزء من غرب أفريقيا.

وأكد تينوبو، وهو أيضا رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) أنه على تشاور مع قادة غرب أفريقيا بشأن النيجر، وقال «سنحمي ديمقراطيتنا التي عملنا بجهد لاستحقاقها».

كما أدانت مجموعة «إيكواس» بأشد العبارات محاولة الانقلاب في النيجر، وقالت في بيان «ندعو المتآمرين وراء الانقلاب إلى إطلاق سراح الرئيس المنتخب ديمقراطيا بشكل فوري ودون شروط».

وحمّلت المجموعة «الضالعين في محاولة الانقلاب المسؤولية عن سلامة الرئيس وأسرته وأعضاء الحكومة».

من جهته، قال رئيس المفوضية الأفريقية موسى فكي إن الاتحاد الأفريقي «يدين بشدة توجه بعض الجنود لزعزعة المؤسسات الديمقراطية في النيجر»، واعتبر أن ما يجري «خيانة للواجب الجمهوري»، وحث الجنود على «التوقف فورا عن هذا التصرف غير المقبول»، ودعا المجتمع الدولي إلى «إعادة الجنود فورا ودون شروط إلى ثكناتهم».

بدوره قال جوزيب بوريل مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد «قلق للغاية» إزاء الأحداث الجارية في النيجر، وذلك بعد ورود تقارير عن محاولة انقلاب هناك.

البرلمان الليبي

فيه البلاد إلى تحقيق توافق حول إجراء الانتخابات وإنهاء الانقسام وإخراج البلاد من أزمتها».

كما عبر البرلمان عن أسفه لهذه الأعمال التي وصفها بأنها تعرض المؤسسة القضائية «للانقسام والتشظي».

أضاف : «نحن في أمس الحاجة لوحدة المؤسسة القضائية في ظل ما تعانيه بقية مؤسسات الدولة من حالة الانقسام، الأمر الذي يزيد من المخاطر والتهديدات التي تمس بوحدة البلاد من خلال مثل هذه الأعمال المنافية للقانون».

وكانت وسائل إعلام ليبية أفادت في وقت سابق اليوم بأن رئيس المحكمة العليا عبد الله أبو رزيزة، اقتحم مقر المجلس في طرابلس مسنودا بمجموعة مسلحة وبرفقة وزيرة العدل في حكومة الوحدة الوطنية الليبية حليمة البوسيفي.

جاء ذلك بعد تصويت البرلمان في جلسته أمس، على تكليف مفتاح القوي رئيسا للمجلس الأعلى للقضاء.

محادثات بين واشنطن

وأوضحت الوزارة في بيان أن توماس وست، المبعوث الأميركي الخاص لأفغانستان، ورينا أميري المبعوثة الأميركية الخاصة لحقوق النساء والفتيات وحقوق الإنسان في أفغانستان سيتوجهان إلى عاصمة كازاخستان ومنها إلى العاصمة القطرية الدوحة من 26 إلى 31 يوليو وسيلتقون وفد طالبان.

وفي مقابلة مع «العربية» قبل أيام، طالب وزير الدفاع في حكومة طالبان بأفغانستان محمد يعقوب مجاهد، بأن يعترف العالم بطالبان «بعد تنفيذ ما طلب منا»، رافضا التعاون أو التفاوض مع واشنطن.

وحمل وزير دفاع طالبان الولايات المتحدة مسؤولية الفوضى التي حدثت بعد انسحابها مع أفغانستان، مؤكدا «اتفقنا مع الأميركيين حول أمرين فقط، خروج كامل القوات الأميركية من أفغانستان، وعدم استخدام الأراضي الأفغانية ضدهم».